واقع وتحديات التعليم في الجزائر حسب مواقف وآراء أساتـــذة التعليـــم الثانـوي والتقني

د/ موسى كاف

أستاذ محاضر بجامعة برج بوعريريج

ملخص

شهد قطاع التربية والتعليم في الجزائر تطورات مهمة منذ الاستقلال مست ببنيته الأساسية ورفعت من سقف التحديات للمدرسة والمعلم الجزائري لإعداد أجيال قادرة على خوض معترك الحياة السياسية، الاجتماعية، الاقتصادية والثقافية، مما فرض على الجزائر القيام بالعديد من الإصلاحات التربوية بما يتماشى والتطورات التي مست المجتمع الجزائري من جهة، وتوفير بيئة مناسبة للمعلم كي يقوم بمهمته المقدسة على أكمل صورة، وذلك لا يتأتى سوى بترقية وضعيته السوسيو مهنية وهذا لا يتم سوى بتمكين النقابات الممثلة للمعلمين بأن تكون شريكا اجتماعيا يساهم في رسم السياسات المتعلقة بالتعليم باعتبارها مكونة من أشخاص يحتكون يوميا بمشاكل القطاع بأدق تفاصيلها وهو ما سيتم التطرق له من خلال هذه الدراسة التي سنستعين فيها بأمثلة لتجارب الدولة الأخرى والمعايير التي وضعتها المنظمات الدولية لمهنة التعليم.

الكلمات المفتاحية :

المساواة – تكافؤ الفرص - حقوق الإنسان – التعليم الجامعي.

تاريخ الإيداع: 2018/03/23 **تاريخ النشر:** 2018/12/10

مقدمـــة

تعتبر الحركة النقابية من الأدوات العقلانية التي تبنتها الدول من أجل الاستعانة بها للتعرف على متطلبات واحتياجات كل الأنساق الاجتماعية، كقطاع التربية ، الصحة ، العدالة الإدارات المحلية وغيرها . لهذا عملت الدول على تقنينها وتحيينها بما يخدم أهدافها ويلبي انشغالات واهتمامات الفئات المهنية.

وقد لعبت أدوارا متعددة عبر تاريخ المجتمعات الإنسانية في الدفاع عن حقوق الفئات العمالية من جميع النواحي المهنية، الاجتماعية والاقتصادية.... منذ أن ظهرت لأول مرة في بريطانيا وتحصلت على اعتراف قانوني في 21 مارس 1884.

فالحركات النقابية اليوم تتدخل في وجوه النشاط التعليمي على نطاق واسع، كما تشترك في الشؤون السياسية أو تعمل كما تعمل الجمعيات الخيرية من أجل توفير الإعانات في حالة المرض أو الشيخوخة أو في حالة البطالة أو المنازعات، وعندما أصبحت هذه النقابات قوية اعترفت بها الحكومات، كما اعترف بها أصحاب الأعمال أيضا، وأصبحت تمثلهم في مختلف أنواع المجالس واللجان التي تتصل بالمسائل المتعلقة بالسياسة الاجتماعية والاقتصادية، أو تشترك في بعض الحالات الخاصة برقابة وإدارة المشاريع الصناعية، أو يكون لها وضع خاص بالنسبة لبعض المسائل المتعلقة بالإنتاجية، أو المشروعات الخاصة بمنع الحوادث.

وقد عرفت الحركات النقابية تغيرا في الأدوار على المستوى العالمي في العقود الأخيرة، تزامنت مع انهيار النظام السوفيتي سنة 1991 مما دفع بالعديد من الدول الاشتراكية للاندماج في النظام الرأسمالي والإسراع في عملية التنمية والتخلي عن عزلتها التي كانت أثناء الحرب الباردة.

ونتيجة لسيطرة النظام الرأسمالي العالمي ظهر نظام جديد يعرف بنظام العولمة، الذي فرض على العالم مجموعة مفاهيم وتصورات وإيديولوجيات أدت إلى بروز العديد من التغيرات على جميع المستويات السياسية، التربوية، الاقتصادية، المهنية، الاجتماعية والثقافية.

أما في الجزائر وأمام حجم التحولات التي عرفها عالم الشغل بفعل برنامج التعديل الهيكلي اتجهت إرادة السلطة نحو البحث عن حليف اجتماعي يؤمن لها الانتقال السلمي إلى مشروع المجتمع الجديد، وهذا بعد تعديل دستور1989 ترتبت عنها أوضاع جديدة يمكن إجمالها في ما يلي: كفالة الحق النقابي لكل المواطنين، حق تنظيم النقابات بهدف الدفاع عن المصالح المادية والمعنوية لأعضائها، إلغاء احتكار الاتحاد العام للعمال الجزائريين، علاوة على ارتباط النقابات بالأحزاب السياسية أو بالدولة الحاكمة.

وبناء على قانون 14/90 الصادر في 02 جوان 1990، العدد 23 المعدل والمتمم في القانون91/30، المؤرخ في: 1991/12/21 العدد 68، والمنظم للممارسة النقابية وفقا لمجموعة من الشروط، ورد في المادة الثانية من هذا القانون :« يحق للعمال الأجراء من جهة والمستخدمين من جهة أخرى الذين ينتمون إلى المهنة الواحدة أو الفرع الواحد، أو قطاع النشاط الواحد أن يكونوا تنظيمات نقابية للدفاع عن مصالحهم طبقا لقانونها الأساسي ضمت ثلاثين منخرط على الأقل في أي مؤسسة...وأن ينخرطوا انخراطا حرا وإراديا في تنظيمات نقابية موجودة شريطة أن يمتثلوا للتشريع المعمول به ".

ونظرا للدور الفعال الذي أصبحت تلعبه النقابات المستقلة على مستوى النسق الاجتماعي دفع بالدولة الى تعديل القانون رقم 14/90 للحد من تزايد عدد التنظيمات النقابية على المسرح العام ، وتم هذا التعديل بمقتضى الأمر رقم 12/96 المؤرخ في 1996/06/10 الذي عدل نص المادة 35 من قانون ممارسة الحق النقابي حيث أصبحت كالتالي : "تعتبر تمثيلية داخل المؤسسة المستخدمة الواحدة التنظيمات النقابية للعمال التي تضم 20% على الأقل من العدد الكلي للعمال الأجراء الذين تغطيهم القوانين الأساسية لهذه التنظيمات النقابية التي لها تمثيل 20% على الأقل في لجنة المشاركة إذا كانت موجودة داخل المؤسسة المستخدمة ويتعين على منظمات النقابة المذكورة أعلاه إبلاغ المستخدم أو السلطة الإدارية بكل العناصر التي تمكنت من تقدير تمثيلية هذه المنظمات ضمن الهيئة المستخدمة ولاسيما عدد منخرطيها واشتراكات أعضائها".

لكن مع نهاية التسعينيات وبداية الألفينيات، شهد المجتمع الجزائري تغيرات سياسية واجتماعية وثقافية عميقة غيرت فلسفته الاجتماعية، وفتحت أمامه طموحات مشروعة للتقدم والرقي في ظل العدالة الاجتماعية والمواطنة المسؤولة، تكون فيها روح المبادرة والبحث الدائم عن النجاعة، المحرك الأساسي للتغير الاجتماعي، فتغير البرامج التعليمية وتحديث محتوياتها، أضحت تفرض نفسها، وان عولمة المبادلات تملي على المجتمعات تحديات جديدة لن ترفع إلا بالإعداد الجيد والتربية الناجعة للأجيال.

وهذا عمل رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة على القيام بإدخال العديد من الإصلاحات التربوية لأنه أدرك واقع المدرسة ومتطلبات المجتمع، وعلى هذا أقر في خطابه، بمناسبة تنصيب اللجنة الوطنية لإصلاح المنظومة التربوية يوم 13 ماي 2000 على أن: " المدرسة لم تعد قادرة على الاستجابة لحاجات المجتمع المشروعة ولا على تلبية رغباتها الحقيقية...، وهذا ناتج عن غياب الرؤية الواضحة وعن سوء الترابط بين مختلف أطوار المنظومة التربوية، قد ازداد سوءا بسبب ضعف الاتصال بالمحيط المحلي من جهة، ونقص التفتح على المحيط العالمي من جهة أخرى، مما كان له أسوأ الأثر في تفاقم التدهور العام،...وان واجبنا يدعونا إلى وضع حد نهائي لمظاهر التدهور الذي أصاب المدرسة الجزائرية، ويحثنا على إعادة تصميم البرامج والوسائل الكفيلة بإصلاح عطبها وإعادة تأهيلها".

فقطاع التربية الوطنية يعد من بين القطاعات الإستراتيجية التي ترتكز عليه الدولة باعتبار أن دور المدرسة اليوم لم يعد يقتصر على توسيع مدارك الناس وتعميق نظرتهم للحياة عموما، بل تعداه إلى إعداد أجيال جديدة من المواطنين للمشاركة في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. ونظرا لأهمية هذا القطاع عمدت وزارة التربية الوطنية إلى إدخال العديد من الإصلاحات التربوية من أجل الارتقاء بالمدرسة الجزائرية بما يتماشى مع متطلبات واحتياجات المجتمع من أجل الحفاظ على نسقها واستمراريتها وتلبية احتياجاتها، لأن المجتمعات أدركت أن تنمية الثروة البشرية يعتبر المدخل الحقيقي للتنمية الوطنية الشاملة.

ويعد المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني CNAPEST، من النقابات التي أثبتت قدرتها على تمثيل الفئات العمالية على مستوى قطاع التربية. من هنا يمكننا أن نتساءل:

هل يمكن اعتبار نمو الوعي النقابي لدى أساتذة التعليم الثانوي والتقني نتيجة لتدهور ظروفهم المهنية والاقتصادية، الاجتماعية والنفسية ؟ وهل ظهور هذا الكم من التنظيمات النقابية على مستوى قطاع التربية الوطنية سيخدم المنظومة التربوية ؟ وما هي طبيعة التفاعل ما بين الأقطاب الفاعلة ضمن النسق التربوي، هل هي مبنية على التعاون أم أنها قائمة على الصراع ؟ وهل يمكن اعتبار المجلس الوطني ممثلا فعليا لأساتذة التعليم الثانوي والتقني وأنه قادر على إنتاج وإعادة إنتاج واقع مهني، اجتماعي وتربوي جديد ؟.

وقد اقتراحنا مجموعة من الفرضيات وهي كالتالي:

01-تدهور الوضعية السوسيو مهنية لأساتذة التعليم الثانوي والتقني ساهمت في رفع مستوى الوعي النقابي لديهم معتبرين الممارسة النقابية الأداة الفعلية لتحقيق مطالبهم وتحسين أوضاعهم الاجتماعية والمادية ، المهنية والبيداغوجية والنفسية.

02-نجاح تجربة المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني في التمثيل النقابي زادت من حدة الصراع ما بين النقابات الفاعلة على مستوى النسق التربوي في التمثيل والوفاء لمطالب الأساتذة لإثبات ذاتهم والحفاظ على توازنهم واستمراريتهم.

03-تعميم التجربة النقابية للمجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني على باقي الأطوار التعليمية الثلاثة مرهونة بنوعية الإستراتيجية النقابية التي سيتبعها في ظل الأوضاع السياسية والاقتصادية المحلية والعالمية.

القراءات والاستكشافات:

بعد العديد من السنوات التي قضيناها في الدراسة السوسيولوجيا، بداية من 2011 إلى 2015 اعتمادا على تقنية الملاحظة بكل أنواعها والمعاينة الميدانية لاستقصاء الحقائق من خلال اعتمادنا أيضا على تقنية المقابلة والاستمارة حيث كانت لنا لقاءات متعددة مع أعضاء المجلس الوطني للكناباست وقياداته وكذا مع أساتذة ومدراء وإداريين، وحتي مع حركات نقابية أخرى على مستوى قطاع التربية

الوطنية لكون فترة الالفنيات عرفت خلالها الساحة الوطنية حراك نقابي مكثف وعلى جميع المستويات والأنساق الاجتماعية كالعدالة ، الشرطة ، الحماية المدنية، السكة الحديدية، الإدارات المحلية وقطاعي الصحة والتربية على وجه الخصوص .

بالإضافة إلى القراءات العديد التي قمنا بها من دراسات سابقة وكتب متخصصة ومنشورات ومراسيم وكل ما يتعلق الإصلاحات التربوية التي تبنتها وزارة التربة الوطنية من الاستقلال الى يومنا هذا، مع استشارات مكثفة مع الأساتذة المختصين والزملاء ومتابعة الأحداث والتطورات عبر القنوات ووسائل الاعلام المرئية والمكتوبة والمسموعة للتعرف عن على واقع المنظومة التربوية عن قرب .

الدراسة شملت 50 بالمائة من المجلس الوطني لأساتذة التعليم الثانوي والتقني الكناباست ، وعينة تمثيلية على مستوى خمس ولايات بنسبة 10 بالمائة من قيادات الكنابست الولائية على المستوى الوطني حيث تناولنا من الشرق عنابة، غربا تلمسان ، وسط بومرداس والبليدة وأخيرا الجنوب ولاية الأغواط.

وقد حاولنا في الجانب النظري من دراستنا التعريف بأهم التحديات والإصلاحات التي تم إدراجها على مستوى قطاع التربية بداية من الاستقلال إلى يومنا هذا، لكننا سنكتفي في هذا المقام بمحاولة التعرف على مكانة التعليم والمعلم بالمنظور العالمي، اليونيسكوا والعربي، وفي الاخير حاولنا ابراز الأسباب والدوافع التي ساهمت في عزوف الشباب العربي عن مهنة التعليم مقارنة بالدول المتطورة ؟

مكانة التعليم والمعلم بالمنظور العالمي، اليونيسكوا والعربي :

I.مهنة التعليم بالمنظور العالمي:

أ. مهنة التعليم في اليابان:

لقد حظيت مهنة التعليم باهتمام خاص في اليابان المعاصرة، باعتبار أن التقدم الذي أحرزته التربية اليابانية والانجازات التي حققته إنما يرد بشكل أساسي إلى المنزلة التي يحتلها المعلم في نظام التربية اليابانية.حيث تعتبر مهنة التدريس في

اليابان من المهن المريحة اقتصاديا، فمن بين خمس يابانيين يتقدمون لمهنة التدريس يفوز واحد منهم فقط بشرف المهنة وامتيازاتها المعيشية .

وقد أدى ذلك إلى تحقيق مستوى نوعي متفوق للمعلم الياباني وتنمية نوعية في العملية التربوية بأسرها، وهذا يرجع للدور القيادي الذي يلعبه المدرس في هذه العملية باتفاق جميع المدارس التربوية، حيث لا جدوى من تطوير ومعايشته للأجيال، والأستاذ يعاني نقصا في العديد من الجوانب خاصة الظروف المهنية ، المادية، البيداغوجية، الاجتماعية والنفسية خاصة من الجانب المعنوي، فهذه الميزة يمكن أن تفسر لنا الكثير من أسرار نجاح التربية اليابانية.

ب. مهنة التعليم في الاتحاد السوفياتي :

يشكل المعلم أحد المحاور الكبرى للإصلاح التربوي في الاتحاد السوفياتي، حيث لا يقتصر الإصلاح التربوي على عملية تحسين مضامين العملية التعليمية وأساليب تنظيمها، بل أنه يهدف إلى خلق ذهنية جديدة عند المعلم بالذات وأسلوب عمل جديد والى تهيئته من النواحي الإيديولوجية والأخلاقية والنفسية، للعمل بشكل إبداعي تجديدي وإلا عجز أي منهاج أو كتاب مدرسي أيا ما كانت جودته على إحداث الأثر المنشود.

إن لدى الدولة السوفياتية سابقا حرصا دائما على إعلاء شأن المعلم وتقدير دوره في حياة المجتمع، وعلى رفع سلطته ومكانته، وأن التحسن الملحوظ لعملية إعداد المعلمين وتوفير شروط التدريب لجميع المدرسين على شتى المستويات يشكلان جزءا لا يتجزأ من الإصلاح...هذا ولقد أسهم رفع المرتبات بنسبة الثلث لمدرسي الابتدائي والثانوي، وللمدربين المهنيين وأساتذة مواد التعليم المدارس المهنية التقنية، فضلا عن الاختصاصيين في الطرائق وسائر العاملين التربويين، في تثبيت وتأكيد الأهمية الاجتماعية والسياسية للنشاطات التربوية.

ج. مهنة التعليم في الصين:

من اجل رفع مكانة المعلم من الناحية السياسية والاجتماعية وتحقيق الاحترام المتكامل لمهنة التعليم وإبراز دورها الرائد في المجتمع، وخلق المناخ الاجتماعي

الملائم لاحترام المعلمين وتقييم المعرفة واحترام العلم، قدم رئيس الوزراء الصيني السيد **شاوشيانغ** مقترحا إلى اللجنة الخاصة التابعة لمؤتمر الشعب الوطني السادس في 15 كانون الثاني 1985 باعتبار اليوم العاشر من أيلول من كل سنة يوم للمعلم. وتمت بهذا موافقة اللجنة المذكورة على ذلك دون قيد أو شرط ، وقد احتفل الشعب الصيني فعلا بهذا اليوم في العاشر من أيلول عام 1985 على جميع الأصعدة، وأقام مختلف الفعاليات والمناشط التي تظهر قيمة المعلم وأهمية مهنة التعليم، حيث زار المسؤولون في الدولة بهذه المناسبة العديد من المؤسسات التربوية وأقاموا فيها عدة حفلات لتكريم المعلمين، كما قدموا لهم الكثير من الأعمال الجليلة التي من شأنها أن تحسن أوضاعهم وتطور مدارسهم وتحل مشاكلهم على صعيد العمل والحياة الخاصة.

لقد استغلت مناسبة يوم المعلم بما يتناسب ومكانة المعلم وموقعه واحترامه فتم تكريم المعلمين الذين يتمتعون بسمعة طيبة وقدرة وأهلية في مجال التعليم، كما تم إنشاء صندوق المكافآت الصينية الخاص بالتعليم الثانوي والابتدائي ورياض الأطفال، بناء على اقتراح من اللجنة الوطنية للتربية ونقابة المهن التعليمية والأشخاص المعروفين في الميدان التربوي داخل البلاد وخارجها، وتم بهذه المناسبة جمع ما يقارب مائة مليون ساهمت فيها هذه الأوساط إلى جانب مساهمة الدولة التي بلغت حوالي 50% منها، والغرض من هذه المبالغ هو تكريم المعلم المتميز في المدارس العامة والمهنية.

2.مهنة التعليم بمنظور منظمة اليونسكو:

أولت منظمة اليونسكو منذ نشأتها اهتماما كبيرا بالمعلم، وكان هذا الاهتمام ناتجا بالأساس عن إيمان هذه المنظمة الدولية بأهمية الأدوار التي يقوم بها المعلم باعتباره الركيزة الأساسية في تطوير العملية التربوية ، فقد دعمت الجهود الوطنية في توفير الكوادر اللازمة لأنظمتها التعليمية من المعلمين، وقد انعكس هذا التركيز أيضا في الحفاظ على برامج اليونسكو السنوية (البرنامج العادي) بالإضافة إلى الأدوار الأخرى التي تضطلع بها اليونسكو من خلال المشروعات الميدانية التي تقوم بتنفيذها في مختلف أقاليم العالم.

ولقد تم إصدار توصية في المؤتمر الدولي الخاص بأوضاع المعلمين الذي تم عقده بباريس في 05أكتوبر 1966 ، ومن بعض المبادئ الموجهة التي ارتكزت عليها هذه التوصية:

- ينبغي الاعتراف بأن تقدم التعليم يتوقف إلى حد بعيد على مؤهلات أعضاء هيئة التعليم وكفاءتهم وعلى ما يتحلى به كل منهم من صفات إنسانية وتربوية ومهنية.
- ينبغي ألا ينطوي إعداد المعلمين وتشغيلهم على أي شكل من أشكال التمييز بسبب العرق، اللون، الجنس، الدين، الآراء السياسية، الأصل العنصري، الاجتماعي والأوضاع الاقتصادية.
- تهدف هذه التوصية في مجملها إلى تعزيز مكانة المعلم الاجتماعية وترسيخ قواعد السلوك المهني عند المعلمين لكي تحافظ مهنة التعليم على منزلة رفيعة بين المهن الاجتماعية المتميزة.
- ينبغي حماية المعلمين حماية فعالة من الأعمال التعسفية التي قد تؤثر في أوضاعهم او حياتهم المهنية.
- من بين العوامل المختلفة التي تؤثر في تقويم أوضاع المعلمين ينبغي ايلاء أهمية خاصة للراتب اعتبار أن في الأوضاع الحالية للمعلم عوامل أخرى – كالمركز أو الاعتبار المعلم بوظيفة التعليم ومستوى أهمية مهامهم – تتوقف الى حد بعيد على وضعهم الاقتصادي.
- على السلطات التربوية الإقرار بأن تحسين ما للمعلمين من أوضاع اجتماعية واقتصادية ومن ظروف عمل وأحوال معاش وآفاق مستقبلهم المهني يعتبر أفضل وسيلة لعلاج الافتقار إلى معلمين من ذوي الكفاءة والخبرة – وخير سبيل يجذب إلى مهنة التعليم أصحاب المؤهلات ويشدهم إليها...

دور منظمة اليونيسكو في التطوير التربوي:

لقد كان الفضل الأول لمنظمة اليونيسكو في رعاية ودعم وتعزيز هذا الاهتمام بموضوع التطوير، التجديد التربوي ، كما بادرت الى انشاء الشبكات الاقليمية حيث أنشأت APEIDالبرنامج الأسياوي للتجديدات التربوية من أجل التنمية **أبيد** NEIDA هذا البرنامج عام 1973 أما الشبكة الافريقية للتجديدات التربوية **نيد** فقد أنشئت عام 1978. أما البرنامج العربي للتجديد التربوي من أجل التنمية ، فقد باشر أعماله سنة 1979 ومن الاولويات الاقليمية هي : EIPDAS **أبيداس**

- تعليم الأطفال الغير محظوظين اجتماعيا واقتصاديا.
- بنى التعليم الثانوي ومحتواه.
- طرائق وأساليب التعليم.
- تحديث الادارة التربوية .
- اعداد وتدريب العاملين التربويين .
- ينبغي حماية المعلمين حماية فعالة من الأعمال التعسفية التي قد تؤثر في أوضاعهم أو حياتهم المهنية.
- ينبغي ايلاء أهمية خاصة للرتب باعتبار ان الأوضاع الحالية للمعلم تتوقف الى حد بعيد على وضعهم الاقتصادي.
- على السلطات التربوية الاقرار بتحسين الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية من ظروف عمل وأحوال معاش وأفاق مستقبلهم المهني فهو يعتبر أفضل وسيلة لعلاج الافتقار الى معلمين من ذوي الكفاءة والخبرة ...وخير سبيل يجذب الى مهنة التعليم أصحاب المؤهلات.

3. مهنة التعليم بالمنظور العربي:

أ. الأنظمة التربوية في الوطن العربي:

إن الأنظمة التربوية في الوطن العربي بوجه عام تواجه العديد من التحديات التي تحتاج إلى مواجهة ومعالجة سواء على مستوى السياسات والاستراتيجيات والأهداف والبنى والهياكل الإدارية والتنظيمية، أو على مستوى إعداد وتدريب المعلمين والإداريين والفنيين والتربويين، أو على مستوى التمويل والدعم والمشاركة العامة

في أوجه النشاطات والفعاليات التربوية وأن الذي يقرر في النهاية كفاءة وفعالية الأنظمة لمواجهة هذه التحديات والمشكلات.

ب. التربية العربية وصناعة المستقبل :

كي تستطيع التربية العربية صناعة هذا المستقبل العربي وتحقيق التنمية الشاملة للمجتمع العربي، فلا بد أن تتوجه هذه التربية إلى تغذية الابتكار وتفجير الإبداع...وحتى تستطيع التربية العربية من مواجهة التحديات والصعوبات أن تعمل على تنمية روح النقد والتحليل والمناقشة وتكوين القدرة على المبادرة عند الطلاب العرب وأن تولد فيهم روح الخلق والإبداع والتميز.

وعلى هذا يجب على البلدان العربية إعادة تقييم وتقويم منظوماتها التربوية، مع ادخال إصلاحات مدروسة نابعة من قيمنا وتقاليدنا وعاداتنا مع مراعاة التطورات التكنولوجية والعلمية الحالية من أجل مواكبة التطورات العالمية، وهذا لن يكون إلا من خلال بناء مدرسة عصرية قادرة على انتاج وتكوين جيل قادر على فهم احتياجات ومتطلبات المجتمع على مستوى جميع الأنساق الاجتماعية.

ج.عزوف الشباب العربي عن مهنة التعليم:

لقد حظيت مهنة التعليم باهتمام بالغ على مستوى الوطن العربي، وجاء هذا الاهتمام نتيجة لإيمان صانعي القرار على مستوى الأنظمة التربوية في البلدان العربية بأهمية مهنة التعليم فضلا عن الدور الحيوي للمعلم، باعتبار أن المعلمين هم دعامة كل تطوير اجتماعي، وتقع عليهم مسؤولية إعداد أجيال الأمة ورعايتهم وتشكيل مستقبلهم .

لكن مشكلة عزوف الشباب العربي عن مهنة التدريس وخاصة في مراحل التعليم العام أصبحت هاجسا يقض مضاجع المسؤولين التربويين على مستوى الوطن العربي، بحيث استوجب هذه الظاهرة إجراء العديد من الدراسات والبحوث القطرية فضلا عن الدراسات والبحوث التي تم إجراؤها في كل من قطر، الأردن، السعودية، سوريا توصلت إلى عدد من النتائج التقت عند نقطة واحدة مؤداها أن هنالك عزوفا عند الشباب في الأقطار المشار إليها أعلاه عن مهنة التعليم.

كما تناولت المنظمة العربية للتربية والثقافة دراسة ميدانية سنة 1984 حول: " **ظاهرة عزوف الشباب العربي عن مهنة التدريس** " وقد كشفت هذه الدراسة عن مواقفهم من مهنة التعليم وهي كالتالي:

لا أحب مهنة التدريس. لا تتناسب مهنة التدريس مع استعداداتي.التدريس مهنة صعبة بالنسبة للمهن الأخرى. يعتبر الدخل من مهنة التدريس غير مجزي. فرص الترقية في مهنة التدريس قليلة. قلة الحوافز في مهنة التدريس. التدريس مهنة لا تتمتع باحترام الجميع...

كما كشفت الدراسة عن أسباب ظاهرة العزوف عن مهنة التعليم وهي كالتالية:

- **أسباب مادية:** الرواتب، فرص الترقية ، الحوافز والمكافآت...
- **أسباب مهنية** تتصل بعملية التدريس: العبء التدريسي، الاكتظاظ، ضعف الإمكانات والوسائل اللازمة لنجاح العملية التربوية ...
- **أسباب اجتماعية:** تعيين المعلمين في أماكن لا تتطابق رغباتهم، العلاقات المهنية التي تتيحها المهنة، دور المهنة في خدمة المجتمع، عدم مراعاة استعدادات الشخص عند اختياره لمهنة التدريس...

من هنا يمكننا ملاحظة الفارق ما بين مكانة المعلم في الدول المتقدمة مثل الصين، الاتحاد السوفياتي، اليابان، واليونسكو، ومكانة المعلم بالمنظور العربي اذ لاحظنا من خلال الدراسة الميدانية التي قامت بها المنظمة العربية للتربية والثقافة سنة 1984، التي عنوانها : " **ظاهرة عزوف الشباب العربي عن مهنة التدريس " التي** بينت لنا أسباب عزوف الشباب العربي عن مهنة التعليم لكونها لا تحظ بالاحترام من طرف المجتمع ولا توجد محفزات التي تدفع بالأستاذ لتأدية مهامه التعليمية، وهذا راجع لتدهور ظروفه المادية والمهنية والاجتماعية والبيداغوجية وحتى المعنوية ففرص الترقية فيها قليلة، ويعتبر الدخل غير مجزي، بالإضافة إلى أنها مهنة صعبة مقارنة بالمهن الأخرى...

التعليم في الجزائر واقع وأفاق:

تبين لنا من خلال الدراسة الميدانية أننا نمتلك أساتذة متشبعين بالروح الوطنية والغيرة على هذا الوطن لأنهم أدركوا أننا نمتلك مؤهلات وشروط الحضارة لكن هذا لن يكون الا من خلال إشراكهم والأخذ بآرائهم في الاصلاحات التربوية ، وقد كانت أرائهم ومواقفهم واقتراحاتهم كما يلي :

- أغلبية الأساتذة التي تتراوح أعمارهم ما بين 50 سنة فما فوق، ترى بانه ومع تقدمهم في السن وتزايد الضغوطات النفسية، الاجتماعية، المادية، المهنية والبيداغوجية وعدم قدرتهم على كفاية ذاتهم وتلبية احتياجاتهم واحتياجات أسرهم، كانت عائقا وظيفيا في ممارسة مهامهم ولعب أدوارهم.

- أغلبية الأساتذة متزوجون ما يعني أن حالتهم الاجتماعية مستقرة من جهة، لكنها و من ناحية أخرى تبقى غير كافية لأن احتياجاتهم المادية ستزداد حسب طبيعة الأسرة وحجمها – عدد أفراد العائلة- بسبب عدم استقرار السوق وغلاء المعيشة خاصة مع تراجع سعر البترول و تخفيض قيمة الدينار في نهاية 2014 وبداية 2015.

- تحصلنا من خلال مواقفهم بان العديد من الأساتذة يمتلكون سكنات خاصة، نتيجة توفر الإمكانيات التي تساعدهم على امتلاك سكن سواء ترقوي أو تساهمي، أو الاستفادة من القروض التي تقدمها الخدمات الاجتماعية لبناء أو شراء سكنات، وهذا مؤشر على تحسن ظروفهم الاجتماعية، لكن تبقى حالة الكثيرين منهم غير مستقرة وهم المقيمون مع عائلاتهم أو المستأجرين لسكنات، أو المقيمين في سكنات وظيفية وهم معرضون للطرد في حالة التقاعد أو التخلي عن الوظيفة، وهذا ما حدث بالفعل في سنة 2014 بعدما طلبت وزارة التربية من الأساتذة المتقاعدين وعددهم تجاوز الآلاف على المستوى الوطني بإخلاء سكناتهم الوظيفية، باعتبار أن هناك العديد من السكنات الوظيفية مشغولة من طرف أساتذة أحيلوا على التقاعد، وما يمكننا قوله هو أن مكانة الأستاذ ومستقبل التلميذ والمدرسة الجزائرية مرهونة بالراحة المادية، المهنية والاجتماعية للأستاذ، فكلما توفرت الوسائل المادية والمعنوية للأستاذ كلما استقرت أوضاعهم وارتفعت

معنوياتهم وقدرتهم على الأداء النوعي، و بالتالي تربية النشء وتكوينهم تكوينا سويا وسليما.

- تدهور الظروف المادية والمهنية والاجتماعية لأساتذة التعليم الثانوي والتقني، لكون الأجرة التي يتقاضاها الأستاذ مقارنة بالقطاعات الأخرى على المستوى الوطني أو الدولي ضعيفة حسب آرائهم و مواقفهم، وهي لا تتناسب مع الشهادة المحصل عليها والجهد المبذول، كونه يمارس مهنته بالنهار بأدوار متعددة: أستاذ مربي، طبيب نفساني واجتماعي، موجه ومنشط،... ويقضي فترته المسائية في تصحيح الواجبات وتحضير الدروس بصفة مستمرة وآلية . وبالتالي فان فأغلبية الأساتذة غير راضين عن الأجر المقدم لهم مقارنة بالعمل المبذول وهذا راجع لكون شبكة الأجور المطبقة من طرف الوصاية غير مدروسة ولا تتصف بالواقعية والعدالة في توزيع المستحقات، هذا ما دفع بهم إلى ممارسة مهنة موازية لمهنة التعليم مثل: الدروس الخصوصية، العمل في المدارس الخاصة ، التجارة الحرة ، سياقه سيارات الأجرة وغيرها تلبية لاحتياجاتهم واحتياجات عائلاتهم من الناحية المادية .

- يلجأ العديد من الأساتذة إلى ممارسة مهنة موازية لمهنة التعليم كالدروس الخصوصية أو إنشاء مدارس خاصة، بسبب عجز الأساتذة عن سد حاجياتهم المادية وتلبية احتياجاتهم، دونما اللجوء إلى القرض أو الاستدانة من الغير، وفي هذه الحالة نجد صاحب الوظيفتين الرسمية وغير الرسمية لا يمكنه التوفيق بينهما.

كما لاحظنا بأن مواقف الأساتذة فيما يتعلق بالمدارس الخاصة انقسمت بين موافق شريطة تقنينها بما يتماشى مع أهداف المدرسة العمومية خاصة مع تراجع المستوى التعليمي وإقبال أولياء التلاميذ عليها لتحسين المستوى التعليمي لأبنائهم، وبين رافض يرى بأن كلا من المدارس الخاصة والدروس الخصوصية هدفهما تجاري ومادي وليس معرفيا، وأحسن مقياس هو النتائج السلبية المتحصل عليها في السنوات الأخيرة، حيث أصبحت المدارس الخاصة ملاذا للطلبة الراسبين خاصة في الأطوار التعليمية المتوسطة والثانوية، كون الطبقة البرجوازية لا يهمهم المال ولا

المستوى التعليمي بقدر ما تهمهم الشهادة المحصل عليها، وهذا بعد فشل أبنائهم في المدارس العمومية.

وفي هذه الحالة فان الأستاذ الذي يمارس مهنة موازية لمهنة التعليم محروم من أهم حقوقه المتمثلة في الراحة النفسية والجسدية، وبالتالي نجد معظم الأساتذة يعانون من أمراض متعددة نتيجة ضغوطات نفسية مهنية و اجتماعية وبيداغوجية، هذه الظروف الصعبة زادت من وعيهم ورغبتهم في تحقيق فكرة الجمعية، من أجل إنتاج واقع مهني واجتماعي جديد، لم يكن ليتحقق لولا فكرة ممارسة العمل النقابي.

– أغلبية الأساتذة التي تتراوح أقدميتهم المهنية مابين 20 سنة فما فوق، يعني أنها الفئة الأكثر تجربة ومعرفة بالواقع التربوي ومشكلاته، فالأستاذ كلما تقدم به السن كلما كان عرضة للضغوطات النفسية والاجتماعية، وعرضة لبعض الأمراض الخطيرة غير المعترف بها، وليست مصنفة في قائمة الأمراض المهنية ما عدا أمراض تلف الحبال الصوتية، ومن بين هذه الأمراض تلك النفسية كالانهيار العصبي، الوسواس، التعب، الإرهاق، الأرق، الهذيان، فقدان الذاكرة والجنون، إضافة إلى الأمراض الجسمانية كأمراض القلب، الضغط الدموي، الحساسية بمختلف أنواعها، السرطان، الشلل الجزئي والكلي، مرض السكر ومرض الدوالي ، هذه الأمراض التي لا تعالج في بدايتها لانعدام هيئة كشف صحية – طب العمل –.

- عملية الترقية والتقييم من بين الأدوات الفعالة التي يجب أن تكون عقلانية وذات معايير موضوعية، منطقية وقانونية، وأن تمتاز بالشفافية والوضوح، سواء من ناحية التقييم الإداري أو التقييم التربوي، ومن بين أهم المعايير المعتمدة: الأقدمية المهنية، المردودية، الانضباط، الكفاءة، النتائج المتحصل عليها، السلوك وغيرها، وأن يتولى عملية التقويم الرجل الكفء، الذي يحظى بالقبول من طرف الجميع خاصة من ناحية الشهادة العلمية المحصل عليها والكفاءة المهنية والانضباط وحسن السلوك، لأن التقييم غير العادل الذي يتم عن طريق المحاباة أو بطريقة غير موضوعية ومبهمة ستنعكس أثاره سلبا على سلوك الأستاذ ومن ثم على مردوديته ونفسيته، فالتقييم حسب آراء بعض الأساتذة يجب أن يكون تربويا وليس إداريا لأن

سلطة المفتش أعلى من سلطة الإدارة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى فان رتبة المدير في نفس الرتبة مع الأستاذ فكيف يمكن للمدير تقييم الأستاذ؟.

- ظاهرة التمييز ما بين الفئات المهنية كانت وما تزال موضوع الساعة، فالتمييز ما بين الأساتذة قائم سواء من حيث المعاملات بين النساء والرجال أو بين الأساتذة الجدد والقدامى في التكليف، توزيع ساعات العمل، إسناد الأقسام، الترخيص للغيابات، في الخصم من أجور الأساتذة، المساءلات الإدارية، التقييم الإداري والتربوي، المضايقات، إهانة الأساتذة أمام التلاميذ، عدم تقديم تنقيط منحة الأداء التربوي، عدم تبليغ الأساتذة بالمراسلات الرسمية...

- إقرار أغلبية الأساتذة بأن مهنة التعليم هي من اختيارهم الشخصي بالنظر إلى المكانة الاجتماعية التي كانت تحتلها خاصة في مرحلة السبعينات والثمانينات، لكن وفي العقود الأخيرة عرفت المنظومة التربوية تراجعا في المستوى التعليمي، نتيجة لتفاقم العديد من المشاكل الناتجة عن الإصلاحات التربوية التي اعتمدتها وزارة التربية، مما أنتج العديد من المشاكل البيداغوجية والمهنية والتي كانت سببا مباشرا في تراجع المستوى التعليمي، مثل اكتظاظ الأقسام، قلة الوسائل التربوية، عدم مسايرة الأساتذة للمستجدات التربوية، قلة الدورات التكوينية، عدم التناسب ما بين كثافة البرامج الدراسية والحجم الساعي، سوء التوزيع السنوي لساعات الدراسة، عدم مراعاة خصوصيات المناطق الجنوبية في تحديد وتيرة الدراسة، نقص المرافق الرياضية والثقافية،هشاشة الابتدائيات والتي لم تحظ بالصيانة والتجهيز من طرف البلديات، ضعف التأطير البيداغوجي، ولاسيما في اللغات الأجنبية،قلة العمليات التضامنية الخاصة بالنقل والمطاعم المدرسية، طريقة تقويم أعمال التلاميذ وإجراءات التدرج من مستوى لآخر، تخلي الأولياء عن دورهم في متابعة المسار الدراسي لأبنائهم،التأثير السلبي للمحيط الاجتماعي والظروف الاجتماعية والاقتصادية الصعبة لمعظم العائلات، غياب التنسيق ما بين المنتوج الأكاديمي ومتطلبات اقتصاد السوق،...تفشي العديد من الآفات التربوية مثل ظاهرة الغش الجماعي، العنف المدرسي اللفظي والجسدي، التسرب المدرسي، التدخين، المخدرات وغيرها، كل هذه الظروف التي يعيشها الأستاذ زادت من وعيه النقابي وقناعته بأن واقع المنظومة التربوية يسير من السيئ إلى الأسوأ ويجب تداركه،

معتبرين أن العمل النقابي هو الحل العقلاني الرشيد لإعادة الاعتبار للمنظومة التربوية، نتيجة التصنيف غير المشرف للمدرسة الجزائرية على المستوى العالمي.

- استحداث التدريس عن طريق المقاربة بالكفاءات والتي تعتبر من الطرق الحديثة في العملية التعلمية، فهي منهج مناسب يمكن اتخاذه كتقنية لإصلاح المنظومة التربوية ، لأنه -بحسب مواقف الأساتذة- يسمح باكتشاف القدرات الحقيقية الكامنة في المتعلم، واستثمارها داخل القسم وخارجه. وبذلك يغدو عنصرا فعالا في العملية التعلمية التعليمية، وأكثر نشاطا وحركة واعتمادا على الذات. بينما يعتبره البعض الأخر بأنه منهج غير مناسب لتعقده وصعوبة تطبيقه على أرض الواقع لقلة الوسائل التعليمية المعتمدة في مثل هذه المجالات مع قلة الدورات التكوينية والندوات التحسيسية، وعدم تماشيها مع متطلبات الأستاذ وأهدافه البيداغوجية التي يسعى لتحقيقها في أرض الميدان بسبب كثافة البرنامج الدراسي وعدم تناسبه مع الحجم الساعي الممنوح لهم و كذا صعوبة محتوى بعض الدروس كالتنازع والاختصاص على سبيل المثال، وغيرها . كما أن نقص التكوين البيداغوجي المستمر زاد من الضغوطات النفسية والبيداغوجية على الأساتذة لعدم قدرتهم على مواكبة ومسايرة التطورات التكنولوجية والعلمية.

- يعتبر ملف الخدمات الاجتماعية من بين الملفات الحساسة التي ناضلت النقابات المستقلة على مستوى النسق التربوي من أجل استرجاعه بعدما هيمنت UGTA عليه لسنوات طوال، وتغيير مسيريها وطريقة تسييرها أي من أحادية التسيير إلى التسيير عن طريق اللجان وبمشاركة ومراقبة كل النقابات على مستوى قطاع التربية، لكن على الرغم من وجود استياء من طرف الأساتذة بسبب عدم استفادتهم من الخدمات الاجتماعية المقدمة مثل: الخدمات الصحية، السلفة الاجتماعية، التعاونيات الاستهلاكية، المساعدات الاجتماعية، التضامن، النشاطات الترفيهية السياحية، وغيرها، إلا أنهم يرون بأن الطريقة الجديدة التي تسير بها الخدمات الاجتماعية أكثر عقلانية.

- كما يقيمون أداء المسيرين للخدمات الاجتماعية، فهم يرون أن المسيرين الحالين أحسن أداء مقارنة بالمرحلة السابقة، الا أنهم يفتقدون للخبرة والكفاءة

باعتبارها أول تجربة لهم مع وجود العديد من الصعوبات والمعوقات الوظيفية منها: عدم وجود أرشيف خاص بالخدمات الاجتماعية، وجود العديد من الفراغات على مستوى القوانين التي تسير بها الخدمات، اعتمادهم في تسييرالخدمات الاجتماعية على قوانين ومراسيم قديمة ما يتعلق الأمر بالمرسوم 303/82 المؤرخ في 11 سبتمبر 1982 المتعلق بتسيير الخدمات الاجتماعية، والمرسوم 179/82 المؤرخ في 15 ماي 1982 المتعلق بكيفيات تمويل الخدمات الاجتماعية، أنه لا يتماشى مع متطلبات المرحلة الراهنة. ومن ايجابيات طريقة التسيير الجديدة مقارنة بالطريقة القديمة أن هناك تحسن نوعي من حيث الخدمات، قدرة النقابات المتواجدة على مستوى النسق التعليمي على المراقبة والتدخل في حالة ما كانت هناك شكاوى، كما أن للنقابات المعتمدة في القطاع الحق في الاطلاع على المداولات وفقا لما تنص عليه المادة 24 من النظام الداخلي بأنه يحرر محضر بعد كل مداولة يوقعه رئيس اللجنة الولائية وكاتب الجلسة يبلغ إلى هيكل التسيير الولائي للتنفيذ ولمديرية التربية والنقابات المعتمدة في القطاع الإعلامي.

- ومنه نستخلص بأن الأساتذة النقابيين مقتنعين بأن الجهات الوصية غير معترفة بهم كشريك اجتماعي وبالتالي فالأسلوب الذي تبناه الاتحاد العام للعمال الجزائريين والمتمثل في الحوار والتفاوض، كون الإضرابات المستمرة في هذه المرحلة أمر غير مناسب بسبب الظروف السياسية والأمنية التي تعرفها الجزائر خاصة على مستوى دول الجوار.هذا الأسلوب يراه المجلس الوطني أنه غير مجد باعتبار أن الجهات الوصية لا تستجيب لمطالب النقابات المستقلة إلا بعد استعمال القوة بكل أشكالها مثل الإضرابات القصيرة وطويلة المدى، الاحتجاجات، الاعتصامات، التجمعات، المسيرات، الإعلام وغيرها من الأساليب التي تتصف بالعنف ، ويبقى إلى يومنا هذا الصراع قائما بينهما باعتبار أن هناك العديد من الملفات لم يتم الاستجابة لها وهي ملف التقاعد المسبق، ملف السكن ، ملف الخدمات الاجتماعية، ملف القانون الخاص ، ملف الأساتذة الآيلين للزوال...وغيرها

- وفي الاخير ونظرا للظروف الصعبة التي مرت بها الجزائر خاصة خلال التسعينيات كانت سببا في تفشي العديد من الآفات التربوية على مستوى قطاع التربية وترجع الأسباب حسب الاساتذة الى : **اللامبالاة من الجهات الوصية** وعدم

تكفلها بطريقة جدية بمشاكل قطاع التربية بسبب سياسة المهادنة المنتهجة من طرف الوزارة تجاه التلاميذ للحفاظ على استقرارها واستمراريتها في لعب أدوارها الاقليمية بسبب الظروف السياسية والأمنية التي عرفتها البلاد خاصة أمام التحديات على مستوى دول الجوار كتونس، ليبيا ومالي ، وكذلك على مستوى الخليج العربي خاصة في سوريا، اليمن، العراق، مصر، ...ما حملها على انتهاج سياسة شراء السلم الاجتماعي.

إهمال أولياء التلاميذ على لعب الأدوار المنوطة بهم ضمن النسق التربوي والاجتماعي لحماية أبنائهم من الانحراف وضمان مستقبلهم العلمي.

تراجع دور المجتمع المدني خاصة جمعية أولياء التلاميذ في القيام بأدوراهم وأهدافهم التربوية

أسباب بيداغوجية ناتجة عن اكتظاظ الأقسام، كثافة البرامج الدراسية، غلاء الكتب المدرسية، قلة الوسائل والمرافق التربوية والرياضية، ضعف التكوين لدى الأساتذة، عدم قدرتهم على التحكم في إدارة الصف، تفشي العديد من الآفات التربوية أهمها الغش، سوء الأخلاق، التدخين، المخدرات، الغيابات المتكررة، غياب التكفل النفسي بالمراهقين من طرف أطباء نفسانيين، غياب مادة التربية الإسلامية يعد سببا في تدهور التربية،...وبالتالي يجب إدماج تخصصات جديدة في قطاع التربية خاصة الأطباء النفسانيين والاجتماعيين والمساعدين التربويين الذين يتكفلون بمتابعة التلاميذ في المؤسسات التعليمية وحتى داخل منازلهم وتوجيههم وإعانتهم على تحديد مستقبلهم المعرفي والعلمي.

ومن هنا يتعين تمكين الوظيفة التعليمية التربوية من تجديد قيمتها، ورفع مستواها، وتصحيح مكانتها، وتحسين مناهجها، وتطوير برامجها، وإعداد ما يلزم لذلك من كتب ومعلمين وأساتذة.

اليأس والقنوط الذي تولد عند التلاميذ بسبب تدني المستوى التعليمي خاصة بالنسبة للتلاميذ الذين يعيشون ضمن أسر فقيرة، و البطالة التي لحقت بالعديد من الطلبة الجامعيين بعد تخرجهم من الجامعة، على غرار الأطباء والمهندسين والحاصلين على شهادة الماجستير والدكاترة ...

البيئة والمجتمع : المؤسسة التربوية هي جزء من المجتمع تؤثر فيه وتتأثر به، فكل الظواهر التربوية الموجودة داخل المؤسسة هي صورة عن المجتمع مثل ظاهرة التدخين، المخدرات، العنف، التسرب المدرسي...وبالتالي فإن استقالة الأولياء من تربية ورعاية أبنائهم وعدم مشاركة الهيآت الاجتماعية في العملية التربوية كانت سببا في تفشي العديد من الظواهر السلبية داخل المجتمع والتي انتقلت بدورها إلى المؤسسات التربوية، خاصة بسبب المدخلات الناتجة عن العولمة و حالة اللاستقرار الأمني التي شهدتها الجزائر في التسعينيات وما تزال آثارها إلى يومنا هذا، وغيرها .إضافة إلى غياب الجانب الإعلامي، التحسيسي، والتوعوي، من أجل توعية المجتمع بضرورة الاهتمام بأبنائهم ومتابعتهم ومراقبتهم وتحذيرهم من مشاهدة الأفلام الخيالية، الرسومات المتحركة التي تمتاز بالعنف، الأفلام غير الأخلاقية، الانترنيت، الشبكة العنكبوتية وغيرها، والتي أصبح التلاميذ مدمنين عليها، بالإضافة إلى رفقاء السوء وغيرها من السلوكات غير عقلانية.

وعلى الرغم من تفشي هذه الظواهر السلبية في مؤسساتنا التربوية خاصة ظاهرة الغش، التسرب المدرسي، العنف المدرسي اللفظي والجسدي، عدم توفر الأمن داخل المؤسسات التربوية، التدخين، المخدرات، العلاقات غير الشرعية، التدخين، المخدرات، خطف الأطفال من أمام المؤسسات التربوية....الخ، إلا أن الحركات النقابية على مستوى قطاع التربية والتي عددها عشر 10 نقابات لم تساهم في تنظيم ملتقيات أو أيام دراسية تحسيسية أو توعوية لصالح المجتمع عموما والتلاميذ خصوصا.

الاقتراحات:لرد الاعتبار للمنظومة التربوية يقترحون :

- الاهتمام بالظروف المادية والمهنية والاجتماعية والنفسية والمعنوية باعتباره أساس العملية التعليمية .
- استشارة التنظيمات النقابية فيما يخص المنظومة التربوية واعتبارهم شركاء اجتماعيين الى جانب الاتحاد العام للعمال الجزائريين.
- ضرورة تقنين المدارس الخاصة ومراقبتها بما يتماشى مع أهداف المنظومة التربوية .

- الاهتمام بتنظيم دورات تكوينية لفائدة المكونين والمعلمين على سواء من أجل تنمية تحسين مستواهم وتأهيلهم .
- ضرورة الاهتمام بالمنتوج النوعي للأساتذة، فالتوظيف يجب أن لا يكون عن طريق المسابقات أو الإدماج بل عن طريق معاهد متخصصة مثل: المدرسة العليا للأساتذة، معاهد تكنولوجيا، المدارس المتخصصة في اللغات الأجنبية، وأن تتبع بدورات تكوينية بشكل مستمر خلال مسارهم المهني، وأن تدرج مادة علم النفس التربوي ضمن الدورات التكوينية...هذا النوع يشكلون **منتوجا وظيفيا نوعيا** باعتبارهم خريجو معاهد متخصصة وهم قادرون على إدارة الصف والتحكم فيه.
- تقترح النقابة ضرورة استحداث مناصب وظيفية جديدة خاصة بخريجي علم النفس التربوي ومساعدين تربويين على مستوى المؤسسات التربوية، لمتابعة الحالة النفسية لكل من الأستاذ والتلميذ...
- كما بارك المجلس الوطني فكرة استحداث ثانوية وطنية للرياضيات والتي تم إنشاؤها بسبب تراجع مكانة شعبة الرياضيات في الجزائر واحتلالها المراتب الأخيرة في التصنيفات العالمية وهذا نتيجة عزوف الطلبة عن الالتحاق بهذه الشعبة ، حيث تم تشجيع الطلبة النجباء للالتحاق بالثانوية لكن و بسبب عدم اتضاح الرؤية المستقبلية لهم، وسوء الظروف المعيشية داخل المؤسسة وبعدها عن مقر سكناهم لم تتحقق النتائج المرجوة. وعلى هذا تقترح الكناباست ضرورة تعميمها على مستوى جميع ثانويات الوطن، في السنة الأولى ليتم انتقاء النجباء وتسجيلهم في السنة الثانية على مستوى الثانوية الوطنية لشعبة الرياضيات .
- اقترحت أيضا استحداث بكالوريا مهنية وهذا للحد من ظاهرة التسرب المدرسي وإتاحة الفرصة لتنمية مواهبهم وتفجير طاقاتهم كما هو موضح في الجدول رقم 09 من الفرضية الأولى.

- اعتماد وزيرة التربية بن غبريت في مهامها المستقبلية على ثلاث استراتيجيات وهي التحوير البيداغوجي، الحكامة في التسيير، تكوين المكونين لعصرنة المدرسة الجزائرية.
- يجب إدماج تخصصات جديدة في قطاع التربية خاصة الأطباء النفسانيين والاجتماعيين والمساعدين التربويين الذين يتكفلون باحتياجات المعلمين وبمتابعة التلاميذ في المؤسسات التعليمية وحتى داخل منازلهم وتوجيههم وإعانتهم على تحديد مستقبلهم المعرفي والعلمي.
- يجب العمل على تحقيق التعاون بين الأقطاب الاجتماعية الفاعلة للحد من الافات التربوية من أولياء، المجتمع المدني، النقابات، الإعلام بكل أنواعه المكتوب، المسموع والمرئي، المؤسسة التربوية، الجهات الوصية والسلطات العمومية من أجل حماية التلاميذ من التسربات المدرسية، العنف اللفظي والمعنوي، الغش، التدخين، تعاطي المخدرات وغيرها.
- الاسهام في إيجاد الحلول الواقعية والممكنة لمواجهة المشكلات والقضايا التربوية التي تواجهها العملية التربوية .
- توفير المعلومات والبيانات الحقيقية عن واقع العملية التربوية بغية المساعدة في اتخاذ القرارات المختلفة وتطوير النظام التربوي من خلال توظيف نتائج البحوث التربوية .
- دعم وتحفيز مراكز البحث العلمي والمخابر المختصة في المجال التربوي والاستفادة من دراساتهم والنتائج التي تم التوصل اليها...

وتبقى الإصلاحات التربوية مستمرة في ظل التغيرات السريعة التي يشهدها العالم خاصة بعد انهيار الاتحاد السوفياتي سنة 1991 وبروز النظام الرأسمالي ، مما يتوجب علينا تحيين برامجنا التربوية ومناهجنا التعليمية والاهتمام بالمعلم من جميع الجوانب وتحفيزه من أجل إنتاج الرأس المال البشري المؤهل لتلبية احتياجات المجتمع وتحقيق طموحاته...

قائمة المراجع

1- د/ أحمد خطيب ، **إعداد المعلم العربي نماذج واستراتيجيات** ، عالم الكتب الحديث ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ط : 01.

2- أ.د أحمد الخطيب و أ.د رداح خطيب: **استراتيجيات التطوير التربوي في الوطن العربي** ، عالم الكتاب الحديث، عمان، الأردن، 2007، ط 01 .

3-أنتوني غيدنز : **علم الاجتماع** ، تر: د/فايز الضياع ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، 2005 ، ط 01 .

4-بو بكر بن بوزيد : **إصلاح التربية في الجزائر رهانات وانجازات** ، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 2009.

5- ايمان النمس : **دور النقابات العمالية في صنع سياسات الحماية الاجتماعية في الجزائر** ، حقوق النشر الالكتروني محفوظة لدار ناشري للنشر الالكتروني ، مارس 2014.

6- سليمان أحمية: **الوجيز في قانون علاقات العمل في التشريع الجزائري**، ديوان المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 2012.

7- كول ج د ه : الحركة النقابية، تر: سيد حسن محمود، مر: محمود فتحي عمر، الدار القومية للطباعة والنشر، العدد143، الجمهورية العربية المتحدة ، ب ت.

8- عجة الجيلالي : **الوجيز في قانون العمل و الحماية الاجتماعية "النظرية العامة للقانون الاجتماعي في الجزائر**، دار الخلدونية، القبة، الجزائر، 2005.

9- وزارة التربية الوطنية، **منهاج اللغة العربية الخاص بمرحلة التعليم الابتدائي** ، 2003.

10- GUY CAIRE, **les syndicats ouvriers**, presses universitaire de France , 1971, 1er édition .